

رواية أحمد عن الشافعي
عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما
وقيمتها الرفيعة عند المحدثين

بقلم

أسامة السيد محمود محمد

مدرس الحديث الشريف وعلومه بكلية أصول الدين بالزقازيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين
والآخرين، وخاتم النبيين والمرسلين، ورحمة الله للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن
تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد.....

فهذا بحث حديثي، في سند شريف، تسلسل برواية الأئمة الأكابر: أبي عبد
الله أحمد بن حنبل الشيباني، أمير المؤمنين في الحديث وإمام المذهب المتبوع،
عن الإمام: أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلب، عالم قريش، وناصر
السنة، وإمام المذهب المتبوع، عن أمير المؤمنين في الحديث: مالك بن أنس،
إمام دار الهجرة، وإمام المذهب المتبوع، عن الإمام الجليل أبي عبد الله نافع
مولي ابن عمر، عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

وهذا السند سند عزيز، احتفى به الحفاظ والمحدثون لجلالة شأنه، وجماله
شأن رجاله، وندرة الأحاديث الواردة به، فوقع عند أهل الحديث والأثر موقعا
فريدا، فمنهم من عقد المجالس الحديثية لإسماعه، ومنهم من أفردته بالتأليف،
مع توارده عدد من الحفاظ على التنبيه على جلال موقعه، حتى سماه الإمام التاج
السبكي بـ(عقد الجوهري) كما سيأتي.

فرأيت أن أفرد له هذا البحث الحديثي، الذي أتبع فيه جهود الحفاظ
والمحدثين حول هذا السند الجليل، وقد أدت هذا البحث على ستة مباحث:
المبحث الأول: في شدة حفاوة الحفاظ والمحدثين بهذا السند الجليل،
حتى أفردوا المجالس لإسماعه، وكان أحد الأئمة يحدث به مرة في السنة

المبحث الثاني: أن الأصل في هذا السند هو اختيار الإمام البخاري أن ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر هي أصح الأسانيد.

المبحث الثالث في إمكان الزيادة على ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر من جنسها، وتحول سلسلة الذهب إلى عقد الجواهر.

المبحث الرابع: في استقرار سلسلة عقد الجواهر ونهوض الحفاظ التاج السبكي والسخاوي والسيوطي إلى الحفاوة بها سوق أسانيدهم إليها.

المبحث الخامس في خلو موطأ مالك من هذا الحديث، وانقطاع سند الموطأ برواية الشافعي رغم أنه أقره للإمام أحمد.

المبحث السادس: في أن هذا السند لا ينظر فيه جرحاً ولا تعديلاً لتسلسله بالأئمة الحفاظ واستفاضة إمامة رجاله.

ونسأل الله تعالى كمال التوفيق والمعونة، في الإبانة عن المعالم العريضة لجهود الحفاظ والمحدثين النقاد في خدمة السنة النبوية المشرفة، وأن ينصر وجوهنا بنصرة أهل الحديث، وعليه سبحانه التكامل.

المبحث الأول

في شدة حفاوة الحفاظ والمحدثين بهذا السند الجليل، حتى
أفردوا المجالس لإسماعه، وكان أحد الأئمة يحدث به مرة في السنة

احتفى الأئمة وأهل الحديث بهذا السند - بل وبرواية أحمد عن الشافعي عن
مالك، وإن كانت عن غير ابن عمر رضي الله عنه - لجلالة رجاله، وعظمة شأنهم،
أو إن كانت من رواية الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وإن لم يكن في
السند الإمام أحمد.

حتى إنَّ أحد الأئمة، وهو الشيخ الإمام: إلكيا الهراسي أبو الحسن علي بن
محمد - رحمه الله تعالى - كان قد وقع له حديث: (المتبايعان بالخيار) من
طريق: الإمام أبي المعالي الجويني، عن أبيه، عن أبي بكر الحيري، عن الأصم،
عن الربيع بن سليمان، عن الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، فكان لا
يحدث به - لإعظامه له - إلا مرة في السنة؛ لأنه حديثٌ تداوله الأئمة.

قال الإمام الحافظ ابن الأبار الأندلسي - رحمه الله تعالى - في: (التكملة،
لكتاب الصلة)، في ترجمة الإمام أبي العباس أحمد بن طاهر بن علي بن عيسى
الأنصاري الخزرجي ت ٥٣٢ هـ - رحمه الله تعالى -: (قرأت على القاضي أبي
الخطاب ابن واجب: أخبركم القاضي أبو الوليد بن الدباغ في كتابه - فأقر به -
قال: نا الفقيه المشاور الفاضل: أبو العباس أحمد بن طاهر بن علي بن عيسى
الأنصاري لفظاً من كتابه، قال: نا الفقيه الأصولي: أبو محمد عبد الله بن محمد
المقري قال: نا الشيخ الإمام أبو الحسن علي بن محمد - هو المعروف بكيا -

قال: وكان لا يحدث به إلا مرة في السنة لأنه حديث تداوله الأئمة، قال: أنا الإمام أبو المعالي عبد المك بن يوسف الجويني، قال: نا أبي، قال: نا أبو بكر الحيري، قال: أنا أبو العباس الأصم، قال: نا الربيع بن سليمان، قال: نا الشافعي: عن مالك: عن نافع: عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "المتبايعان، كل واحد منهما بالخيار على صاحبه مالم يتفرقا"^(١) قلت: فكيف به، إذا انضم إلى السند الإمام أحمد، وهو من هو.

بل إن السند مع ضميمة أحمد يزداد فخامة وجزالة، لدرجة أن الإمام الحافظ المجتهد التاج السبكي -رحمه الله تعالى- قد سماه: (عقد الجواهر) كما سيأتي، وقال الحافظ الشمس السخاوي في: (البلدانيات): (وهو حديث شريف؛ لاجتماع الأئمة الثلاثة فيه في نسق)^(٢).

لكن في السند المذكور لطيفة أخرى، وهي أنه مسلسل بأكابر فقهاء الشافعية، الهراسي، والجويني، وأبيه، والحيري، والأصم، والربيع، وهم جهابذة المذهب وعمدته، فذكرهم في السند، إضافة إلى جلاله الشافعي ومالك، نادرة من النوادر التي تشد إليها الرحال.

حتى لقد أسنده من الطريق نفسه الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- في ترجمة الإمام إلكيا الهراسي، وجعله مسلسلا بالفقهاء، قال في: (تاريخ الإسلام): (قرأت على العلامة أبي محمد عبد المؤمن بن خلف الحافظ: أخبركم أبو محمد

(١) التكملة، لكتاب الصلاة/١/٤٤، ط: دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، تحقيق: عبد السلام الهراس.

(٢) البلدانيات/ص٢٨٧، ط: دار العطاء، الرياض، سنة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، تحقيق: حسام محمد القطان.

عبد العظيم بن عبد القوي الحافظ سنة تسع وثلاثين إملاء، أنه قرأ من حفظه على أبي الحسن علي بن المفضل الحافظ قال: ثنا أبو طاهر بن سلفة الحافظ: ثنا أبو الحسن علي بن محمد الطبري إلكيا: أنا إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف: أنا والدي أبو محمد: أنا أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي: ثنا أبو العباس الأصم: ثنا الربيع بن سليمان: ثنا الشافعي: عن مالك: عن نافع: عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: "المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار" متفق عليه^(١) وقد ساقه مسندا من الطريق نفسه في: (سير أعلام النبلاء) ثم قال: (وهو مسلسل بالفقهاء إلى منتهاه)^(٢).

قلت: بل ومن المحدثين من أفرد المجالس لإسماع الأحاديث المروية بهذا السند، ومنهم من أفردا بالتأليف، فمن أفرد المجالس لإسماعه الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى-، قال في: (البداية والنهاية): (وفي يوم الأحد، سادس عشر ذي القعدة، حضرت تربة أم الصالح -رحم الله واقفها- عوضا عن الشيخ شمس الدين الذهبي، وحضر جماعة من أعيان الفقهاء، وبعض القضاة، وكان درسًا مشهودًا -ولله الحمد والمنة- أوردت فيه حديث: أحمد: عن الشافعي: عن مالك: عن الزهري: عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك: عن أبيه:

(١) تاريخ الإسلام/٣٥/٩٥، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م،

تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري.

(٢) سير أعلام النبلاء/١٠/٦٤، ط: ٩: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٣هـ، تحقيق:

شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي.

أن رسول الله ﷺ قال: (إنما نسمة المؤمن طائر معلق في شجر الجنة حتى يرجعه إلى جسده يوم يبعثه)^(١).

وكما وقع للعلامة إبراهيم بن العلامة الجمال أبي المظفر يوسف بن محمد بن مسعود السرمرى ثم الدمشقي الحنبلي العطار، فقد قال الحافظ السخاوي - رحمه الله تعالى - في: (الضوء اللامع): (ولد في حدود الخمسين وسبعمئة، وأسمع على ابن الخباز جزءاً فيه أحاديث، رواها أحمد عن الشافعي، وفي آخره حديثان رواهما النسائي عن عبد الله بن أحمد عنه)^(٢).

وكما فعل الحافظ السيد أبو الفيض محمد مرتضى الزبيدي رحمه الله تعالى، قال الجبرتي رحمه الله في تاريخه المسمى: (عجائب الآثار) في ترجمة العلامة أحمد ابن الشهاب أحمد السجاعي: (وسمع المترجم معنا كثيراً على شيخنا السيد محمد مرتضى من الأمالي، وعدة مجالس من البخارى، وجزء ابن شاهد الجيش، والعوالي المروية عن: أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، المسماة: بسلسلة الذهب، وغير ذلك)^(٣).

وممن خصه بالتأليف فأفرد له جزءاً حديثياً: الحافظ الحازمي أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم، صاحب كتاب: (شروط الأئمة)، فقد جمع تأليفاً

(١) البداية والنهاية/١٤/٢٢٥، ط: مكتبة المعارف، بيروت.

(٢) الضوء اللامع/١/١٨٢، ط: منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

(٣) عجائب الآثار/٢/١١٠، ط: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، سنة

عنوانه: (كتاب سلسلة الذهب، فيما روى الإمام أحمد عن الشافعي)، قال عنه الحافظ ابن حجر في: (النكت على ابن الصلاح): (وهو جزء كبير مسموع لنا)^(١)، وللحافظ السيوطي كلمة طويلة عن الجزء المذكور، في كتاب: (البحر الذي زخر)^(٢)

وأشار الحافظ السخاوي في: (الضوء اللامع) إلى جزء في ما رواه الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، لكن لم أظفر بمخرجه؛ إذ ذكره السخاوي عَرَضًا عند الحديث على محفوظات علي بن محمد بن سعد ابن خطيب الناصرية، قال: (فحفظ القرآن، وكتبها، منها المنهاج الفرعي، و"الأربعين المخرجة من مسند الشافعي، الملقبة بسلسلة الذهب، من رواية الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمرو")^(٣).

واعتنى الحافظ الجلال السيوطي بذلك، فأورد في الجزء المسمى بـ(الفانيد، في حلاوة الأسانيد) ستة أحاديث من رواية أحمد، عن الشافعي، عن مالك، مع اختلاف الشيوخ من بعد مالك، ومن غير تقييد برواية مالك عن نافع^(٤).

(١) النكت على ابن الصلاح/١/٢٢٦، وكتاب سلسلة الذهب للحازمي من مسموعات الحافظ ابن حجر، كما في المعجم المفهرس/ص١٦٠، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، تحقيق: محمد شكور الميادين.

(٢) البحر الذي زخر/١/٤٠٠، ط: مكتبة الغرباء الأثرية.

(٣) الضوء اللامع/٥/٣٠٣، ط: منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

(٤) الفانيد، في حلاوة لأسانيد/ص٤٢، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، تحقيق: رمزي سعد الدين دمشقية.

وانظر إلى مقدار حفاوة الزرقاني بسند اجتماع فيه أحمد والشافعي ومالك، فقال عنه في (شرح الموطأ): (وهذا حديث صحيح، عزيز، عظيم، اجتماع فيه ثلاثة أئمة، فرواه أحمد عن الشافعي عن مالك به)^(١).

قلت: فرأيت لأجل ذلك كله أن أفرد هذا السند الجليل بهذا البحث، وأن أتشرف بالتشبه بهم وأصل فيه سندي بهذا السند الفخيم، لا سيما وقد اتفق لي سندٌ تسلسل برواية كلِّ شيخٍ أعلى ما عنده، ففيه وجه موافقة لجلالة السند المذكور، مع بحوث لطيفة تتعلق بذلك السند الشريف، وبالله التوفيق.

(١) شرح موطأ مالك/٢/١١٦، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١١هـ.

المبحث الثاني

أن الأصل في هذا السند هو اختيار الإمام

البخاري أن ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر هي أصح الأسانيد

الأصل في هذا المبحث هو مسألة أصح الأسانيد، وقد مال الإمام البخاري إلى أن أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر، روى ذلك عنه غير واحد: قال الإمام أبو عبد الله الحاكم في: (معرفة علوم الحديث): (وقد اختلف أئمة الحديث في أصح الأسانيد: فحدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب: قال ثنا محمد بن سليمان: قال سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أصح الأسانيد كلها: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وأصح أسانيد أبي هريرة: أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة)^(١).

وقال أبو نعيم في: (المسند المستخرج على صحيح مسلم): (حدثنا أبو حامد: ثنا محمد بن إسحاق الثقفي: قال: سمعت محمد بن سهل يقول: سمعت سليمان بن حرب يقول: -وسئل عن أصح الإسناد- فقال: حماد، عن أيوب، عن محمد عن عبيدة، عن علي.

قال محمد بن إسحاق: وسألت محمد بن إسماعيل عن: أصح الأسانيد؟ فقال: مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه)^(٢).

(١) معرفة علوم الحديث/ص ٥٣، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٣٩٧هـ، تحقيق السيد معظم حسين.

(٢) المسند المستخرج على صحيح مسلم/١/٥٦.

وقال البيهقي في: (السنن الكبرى): (أخبرنا أبو عبد الله الحافظ: أنبأ أبو عبد الله محمد بن يعقوب: ثنا محمد بن سليمان قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر. وأخبرنا منصور بن عبد الوهاب الصوفي: أنبأ أبو عمرو بن حمدان قال: سمعت أبا العباس محمد بن إسحاق الثقفي قال: سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن أصح الأسانيد؟ فقال: مالك عن نافع عن ابن عمر^(١). وقال ابن عساكر في: (تاريخ مدينة دمشق): (أخبرنا أبو سعد إسماعيل بن عبد الملك، وأبو الحسن مكي بن أبي طالب قالاً: أخبرنا أحمد بن علي بن خلف: أنا أبو عبد الله الحافظ: نا أبو عبد الله محمد بن يعقوب: نا محمد بن سليمان قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: أصح الأسانيد كلها: مالك، عن نافع، عن ابن عمر^(٢) ثم استفاضت هذه الكلمة من بعد ونقلها وتداولها خلائق لا يحصون.

وقال الحافظ السيوطي في: (تدريب الراوي): (وهذا قول البخاري، وصدر العراقي به كلامه، وهو أمر تميل إليه النفوس، وتنجذب إليه القلوب؛ روى الخطيب في: (الكفاية) عن: يحيى بن بكر أنه قال لأبي زرعة الرازي: "يا أبا زرعة، ليس ذا زعزعة، عن زوبعة، إنما ترفع الستر فتنظر إلى النبي ﷺ والصحابة ﷺ: حدثنا مالك: عن نافع: عن ابن عمر"، "فعلى هذا قيل" عبارة ابن الصلاح: "ونسى الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي أن: أجل الأسانيد:

(١) السنن الكبرى/١٠/٢٨٣.

(٢) تاريخ دمشق/٦١/٤٣٣.

"الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر"، واحتج بإجماع أهل الحديث على أنه لم يكن في الرواية عن مالك أجل من الشافعي، رضي الله عنهم أجمعين^(١).

قلت: هذا وقد أطلق البخاري القول في السند المذكور أنه أصح الأسانيد، لكن نقل الحاكم عنه أنه أصح أسانيد ابن عمر، قال الحافظ العراقي في (طرح الشريب، في شرح التقريب): (قال البخاري: "أصح الأسانيد كلها: مالك، عن نافع، عن ابن عمر" هكذا أطلق البخاري، وقيده الحاكم، فقال في علوم الحديث: أصح أسانيد ابن عمر: مالك، عن نافع، عن ابن عمر)^(٢).

وأقول: الخلاف هنا في المنقول عن البخاري، لا في أصل مسألة أصح الأسانيد، فإن الخلاف فيها منتشر مشهور، لكن نحن هنا بصدد تحرير القول المنقول عن الإمام البخاري في المسألة، والذي نقله عنه الحاكم في معرفة علوم الحديث أن أصح الأسانيد كلها: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وقد صدرت الفصل بنقل كلام الحاكم بحروفه، فمن أين للحافظ العراقي أن الحاكم نقل عن البخاري التقييد، بل وفي معرفة علوم الحديث الذي منه نقل، أن مالكا إلى آخر السلسلة هو أصح أسانيد ابن عمر هكذا مقيدا، فالله أعلم بحقيقة الحال.

ولعلَّ التردد في تعيين المنقول عنه هو الذي حمل الإمام البدر الزركشي على أن يقول إن فيه نظراً، قال في: (النكت على مقدمة ابن الصلاح): (قوله: "عن البخاري أصحها مالك عن نافع عن ابن عمر، هذا يسمى سلسلة الذهب"، وفي

(١) تدريب الراوي/١/٧٨.

(٢) طرح الشريب/١/٢٠.

هذا الإطلاق عنه نظر؛ ففي "ذم الكلام" للهروي: قال الراوساني: قال محمد بن إسماعيل البخاري: "أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ديباج خُسرواني" (١).
والنص الذي يشير إليه الإمام الزركشي في كتاب: (ذم الكلام وأهله) لأبي إسماعيل الأنصاري الهروي، باللفظ الذي ذكره الزركشي سواء بسواء (٢).
والخسرواني بضم الخاء منسوب إلى خسرو، ملك من الملوك، وهذا تركيب يضرب مثلاً في الفخامة، قال الزمخشري في: (أساس البلاغة): (وثوب خسرواني، وخسروي، منسوب إلى خسرو شاه من الأكاسرة) (٣)، وقال صاحب (المغرب، في ترتيب المعرب): (إناء خُسرواني، منسوب إلى خُسرو، ملك من ملوك العجم) (٤).

قلت: ويقال: إناء خُسرواني، وشراب خسرواني، ودرهم خسرواني، كما رأيت مفرقا في عيون كتب اللغة، مثل (تهذيب اللغة)، و(المحكم)، و(لسان العرب)، و(تاج العروس)، و(يتيمة الدهر)، فليتبعه من شاء.
وقد وقع هذا الوصف المنيف في الحديث الشريف، وجاء وصفاً لجة سيدنا ومولانا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فقد روى البيهقي في (السنن الكبرى) من حديث طويل: (فذهب إلى أسماء فأخبرها، قال عبد الله -يعني: ابن

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح/١/١٤٠، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة

١٤١٩هـ-١٩٩٨م، تحقيق: الدكتور زين العابدين بن محمد بلافريج.

(٢) ذم الكلام وأهله/١/٣١، ط: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، سنة ١٤١٨هـ-

١٩٩٨م، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل.

(٣) أساس البلاغة/ص١٦٢، ط: دار الفكر، سنة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

(٤) المغرب، في ترتيب المعرب/١/٢٥٤.

عمر-: فأخرجت إليّ جبةً من طيالسةٍ، لها لبنةٌ من ديباجٍ خسروانيّ، وفي سماع محمد بن موسى: كسرواني، وفرجها مكفوفين به، فقالت: هذه جبة رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، كان يلبسها، فلما قبض كانت عند عائشة، فلما قبضت قبضتها إليّ، فنحن نغسلها للمريض منا إذا اشتكى، ونستشفى بها، والحديث في صحيح مسلم بلفظ: (كسرواني)^(١).

وأقول أيضاً: ثم تفرّع على هذه المسألة فرعٌ، وهو أن أصلَ السند هو ابن عمر، وأجلٌ من روى عنه هو نافع، وقد روى عن ابن عمر جماعات، تعرض لإحصائهم البرقاني في جزء، اسمه: (الرواة عن عبد الله بن عمر)، وكان في تملك الحافظ الخطيب البغدادي، وهو من الكتب التي ورد بها دمشق، ثم مضى التسلسل بالأجل حتى آل الأمر إلى الشافعي -رحمه الله تعالى-، وهو أجلٌ من روى عن مالك، فيمكن أن تزداد السلسلة حلقة، لتصير: الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وهو تفرّيع جيد لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي.

قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- في: (المقدمة):
(ونى الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي على ذلك أن أجل الأسانيد: الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

(١) السنن الكبرى/٣/٢٧٠، باب الرخصة في العلم وما يكون في نسجه قز وقطن أو كتان وكان القطن الغالب، وهو في صحيح مسلم/٣/١٦٤١، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحرير على الرجل وإباحته للنساء وإباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع.

واحتج بإجماع أصحاب الحديث على أنه لم يكن في الرواية عن مالك أجل من الشافعي رضي الله عنهم أجمعين والله أعلم^(١).

قلت: وقد نوزع أبو منصور في دعواه، وناقشه فيها المالكية والأحناف مناقشات مطولة، واحتج له أناس بأمور تعضد دعواه.

فممن عضد دعوى أبي منصور رحمه الله واحتج له العلامة الزركشي - رحمه الله تعالى -، قال في: (النكت على مقدمة ابن الصلاح): (ما نقله -يعني ابن الصلاح- عن أبي منصور رأيت كذلك في كتابه المسمى بتبنيه العقول في الرد على الجرجاني، ويتأيد بما ذكره الخليلي في: "الإرشاد": قال أحمد بن حنبل: كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر رجلاً من حفاظ أصحاب مالك، فأعدته على الشافعي؛ لأنني وجدته أقومهم به.

ورواه ابن عدي في مقدمة: (الكامل) عن: عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني: ثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي يقول: سمعت الموطأ من محمد بن إدريس الشافعي، لأنني رأيت فيه ثبناً، وقد سمعته من جماعة قبله انتهى، وهذا تصريح من أحمد بأن من أجل من روى عن مالك هو الشافعي^(٢).

*

ولهذا السند نظير عند المتأخرين، حيث وقع لمسند الدنيا الإمام العلامة السيد أبي الإقبال وأبي الإسعاد محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني - رحمه الله تعالى - سند جليل، يعد في المتأخرين نظير إسناد أحمد عن الشافعي عن

(١) مقدمة ابن الصلاح/ص ١٦.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح/١/١٤٥.

مالك في المتقدمين، وهو ما يرويه عن أبيه، عن العلامة عبد الغني بن أبي سعيد الدهلوي المجددي، عن أبيه، عن العلامة الشاه عبد العزيز ابن العلامة الشاه ولي الله الدهلوي أحمد بن عبد الرحيم، عن أبيه، عن العلامة أبي طاهر ابن العلامة البرهان إبراهيم الكوراني، عن أبيه، عن العلامة نجم الدين أبي البركات محمد بن العلامة محمد بدر الدين الغزي، عن أبيه، عن العلامة الإمام، شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، عن الحافظ ابن حجر.

قال -رحمه الله تعالى- في: (فهرس الفهارس والأثبات): (لا أتقن ولا أوثق في سلاسل المتأخرين من هذه السلسلة؛ لأنها مع علوها مسلسلة بأيمة الأعصار والأمصار، وأقطاب السنة ورجال العلم والعمل، ولذلك إذا رويت عن الوالد عن الشيخ عبد الغني بها كأي أقول بالنسبة لزماننا والقرون المتأخرة: حدثني مالك، عن نافع، عن ابن عمر، فأجد لهذا السياق من الحلاوة، والقبول، والعظمة، ما تنهد له جبروتية الشباب، وتقف عنده صولة علوم الشقشقة، حشني الله في زمريهم، وألحقني بهم مع الرعيل الأول، من السابقين الأولين)^(١).

وأنا أروي هذا الإسناد من طريق شيخنا السيد عبد الرحمن بن الإمام السيد محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، والسيد أحمد بن أبي بكر بن أحمد بن حسين الحبشي، والعلامة الحسن بن الصديق الغماري، والسيد إدريس بن محمد الماحي بن عبد الكبير الكتاني، أربعتهم عن والد الأول وعم الأخير السيد محمد عبد الحي الكتاني بسنده المذكور.

(١) فهرس الفهارس والأثبات/٢/٧٦٠، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٠٢هـ، تحقيق: إحسان عباس.

المبحث الثالث

في إمكان الزيادة على ترجمة مالك عن

نافع عن ابن عمر من جنسها، وتحول سلسلة الذهب إلى عقد

الجوهر

ثم إنه قد انبنى على هذا الأصل بحث آخر، وهو إمكان الزيادة في هذا السند من جنسه، بأن ننظر في الرواة عن مالك، أيهم أجل، وأرفع مرتبة، في الحفظ والعلم والجلالة، فقال الحافظ ابن حجر في: (توالي التأسيس): (اشتهر عن إمام الفن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري أنه قال: أصح الأسانيد كلها: مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

فجاء من بعده فقال: ينبغي أن يضم إلى هذه الترجمة: الشافعي، لإطباقهم على أنه أجل من أخذ عن مالك، فيقال: الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

ثم جاء بعض المتأخرين من شيوخ شيوخنا، وتبعه جماعة من شيوخنا فقالوا: أخص من هذا أن يكون من رواية أحمد بن حنبل، عن الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر^(١).

وقال ابن حجر في: (النكت على ابن الصلاح): (وعلى تسليم ما ذكره أبو منصور التميمي فبنى العلامة صلاح الدين العائلي وغيره على ذلك أن أجل

(١) توالي التأسيس/ص ١٩١.

الأسانيد رواية أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما^(١).

قال الحافظ السيوطي - رحمه الله - في: (تدريب الراوي): (وبنى بعض المتأخرين على ذلك أن أجلها: "رواية أحمد بن حنبل: عن الشافعي: عن مالك" لاتفاق أهل الحديث على أن أجل من أخذ عن الشافعي من أهل الحديث الإمام أحمد.

وتسمى هذه الترجمة: "سلسلة الذهب"، وليس في مسنده - على كبره - بهذه الترجمة سوى حديث واحد، وهو في الواقع أربعة أحاديث، جمعها، وساقها مساق الحديث الواحد، بل لم يقع لنا على هذه الشريطة غيرها ولا خارج المسند^(٢).

قلت: وحيث قد امتد السند وكمل بهذه الترجمة، فقد ازداد جلالته، حتى لقد احتفى الأئمة به، وسماه التاج السبكي في: (طبقات الشافعية الكبرى) بعقد الجواهر وسيأتي كلامه بحروفه، فالسند المذكور كما تقدم يسمى سلسلة الذهب، وهو بضميمة الإمام الشافعي والإمام أحمد يسمى عقد الجواهر.

ويأتي في مقابله السند الموصوف بأنه سلسلة الكذب، وهو ما رواه محمد بن مروان السدي الصغير، عن محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، لسوء حال السدي والكلبي، والذي سبق إلى تسمية هذه الترجمة

(١) النكت على ابن الصلاح/١/٢٦٥.

(٢) تدريب الراوي/١/٧٨، ط: دار التراث، القاهرة، تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف.

بسلسلة الكذب هو الحافظ ابن حجر رحمه الله، قال في: (العجاب في بيان الأسباب): (وأما ابن الكلبي فإنه ذكر هذا في تفسيره عن أبي صالح وهو من رواية محمد بن مروان السدي الصغير عنه و قد تقدم أن هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب)^(١).

ومشى على هذا الاصطلاح من بعد جماعة من الحفاظ، منهم السيوطي في: (الإتقان)^(٢)، وفي: (تدريب الراوي)^(٣)، ومنهم ابن عراق في: (تنزيه الشريعة)^(٤).
والحافظ ابن حجر هو أول من أطلق هذا على هذا السند، وإلا فهو مسبوق بهذا الإطلاق، لكن في سند آخر، فإن الحافظ الشمس الذهبي رحمه الله تعالى قد قال عن سند فيه: الكاشغري، والطبي، وابن محلي: هو سلسلة الكذب، فقد نقل عنه الحافظ ابن حجر في: (لسان الميزان) أنه قال: (وإسناد فيه الكاشغري والطبي وابن محلي سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب)^(٥)، ونقل عنه في:

-
- (١) العجاب، في بيان الأسباب/ص ٢٦٣، ط: دار ابن الجوزي، السعودية، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، تحقيق: الشيخ عبد الحكيم بن محمد الأنيس.
- (٢) الإتقان، في علوم القرآن/٢/٤٩٨، ط: دار الفكر، لبنان، سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، تحقيق: سعيد المنذوب.
- (٣) تدريب الراوي/١/١٨١، ط: دار التراث، القاهرة، تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف.
- (٤) تنزيه الشريعة المرفوعة/٢/٣٩٧، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٣٩٩هـ، تحقيق: الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري، والشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف.
- (٥) لسان الميزان/٢/٤٥١، ط: ٣: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٧م.

(الإصابة) قوله: (وإسناد فيه هذا الكاشغري، والطبي، وموسى بن مجلي، ورتن، سلسلة الكذب، لا سلسلة الذهب)^(١).

ثم تلاهما العلامة ابن عراق، فأطلق في: (تنزيه الشريعة) وصف سلسلة الكذب على ترجمة ثالثة، قال: (وأخرج الديلمي نحوه، من طريق: محمد بن يحيى، عن محمد بن تميم، عن ابن البيلماني، قلت: فهذه سلسلة الكذب، والله تعالى أعلم)^(٢).

فهذه عدة إطلاقات لوصف سلسلة الكذب، على عدد من التراجم وسلاسل الأسانيد، بعضها أسوأ حالا من بعض، والله تعالى أعلم.

(١) الإصابة/٢/٥٢٨، ط: دار الجيل، بيروت، سنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، تحقيق: علي محمد البجاوي.

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة/٢/٥٨، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٣٩٩هـ، تحقيق: الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري، والشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف.

المبحث الرابع

في استقرار سلسلة عقد الجوهر ونهوض الحفاظ التاج السبكي والسخاوي والسيوطي إلى الحفاوة بها سوق أسانيدهم إليها

وقد أسند الحفاظ المجتهد التاج السبكي - رحمه الله تعالى - في: (طبقات الشافعية الكبرى) السند المسمى: (عقد الجوهر)، قال: (أخبرنا الحفاظ أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزى، وعبد الرحيم بن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي اليسر - قراءة عليهما وأنا أسمع - قال الأول: أخبرنا علي بن أحمد بن البخاري، وأحمد بن شيبان بن ثعلب، والمسلم بن علان، وزينب بنت مكي ابن كامل الحراني، وقال الثاني: أخبرني جدي: أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر سماعا، قالوا: أخبرنا حنبل بن عبد الله: أخبرنا هبة الله بن محمد) بسنده المذكور آنفا.

وقال أيضا في: (طبقات الشافعية الكبرى): (أخبرنا أبو عبد الله الحفاظ بقراءتي عليه: أخبرنا إسماعيل بن عبد الرحمن الحنبلي - غير مرة - أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن الحسن بن الحسين بن البز الأسدي - سنة ثلاث وعشرين - أخبرنا جدي الحسين: أخبرنا علي بن محمد بن علي الشافعي - سنة أربع وثمانين وأربعمائة - أخبرنا محمد بن الفضل الفراء بمصر: أخبرنا أبو الفوارس أحمد بن محمد الصابوني سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة: أخبرنا المزني:

أخبرنا الشافعي: عن مالك: عن نافع: عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ: (نهى عن الوصال، فقيل: إنك تواصل!! فقال: لست مثلكم، إني أطعم وأسقى).
وبهذا الإسناد أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان، فقال: (لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفتروا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له).
وبه أن رسول الله ﷺ: (فرض زكاة الفطر من رمضان على السنة على الناس، صاع من تمر، وصاع من شعير، على كل حر وعبد، وذكر وأنثى من المسلمين) متفق عليها، وهي من الأسانيد التي ينبغي أن تسمى عقد الجواهر ولا حرج.
وقد وقع لنا جزء، أخرجه الإمام الجليل: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرايني، فيه ما في مختصر أبي إبراهيم المزني من الأحاديث بالأسانيد، أخبرنا به شيخنا الحافظ: أبو الحجاج المزي، قراءة عليه وأنا أسمع، يوم الجمعة، رابع عشر شهر ربيع الأول، سنة إحدى وأربعين وسبعمائة، بدار الحديث الأشرفية بدمشق، قال: أخبرنا أبو حفص عمر بن يحيى الكرخي، بقراءتي عليه، أخبرنا الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح.

(ح) قال شيخنا: وأخبرنا أيضا أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن أبي عصرون التميمي، وست الأمانة: أمينة بنت أبي نصر عبد الرحيم بن محمد بن الحسن بن عساكر، وأبو الفضل أحمد بن هبة الله بن عساكر، وأبو محمد عبد الواسع بن عبد الكافي الأبهري، بقراءتي عليهم، قالوا: أخبرنا أبو بكر القاسم بن أبي سعد عبد الله ابن عمر بن أحمد الصفار - قال ابن الصلاح: سماعا عليه، وقال الباقون: كتابة - أخبرنا الإمام أبو منصور عبد الخالق بن زاهر الشحامى، أخبرنا الرئيس أبو عمرو عثمان بن محمد المحمي، أخبرنا أبو نعيم عبد الملك بن الحسن بن محمد بن إسحاق الأزهرى الإسفراينى، قراءة عليه، في رجب، سنة

تسع وتسعين وثلثمائة، أخبرنا خال أمي أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الحافظ، سنة ست عشرة وثلثمائة، حدثنا أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، قال: قال الشافعي: أخبرنا سفيان: عن الزهري: عن أبي سلمة: عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدرى أين باتت يده).

هذا أول أحاديث الجزء، وكله سماعاً بهذا السند، وأكثره بمثل هذا الإسناد العظيم، فمن أبي نعيم إلى أبي هريرة كلهم أئمة أجلاء، ثمانية من السادات: علما، ودينا، وإتقاناً^(١)، انتهى كلام السبكي بحروفه، وهو على طوله نفيس.

وأسنده الحافظ الشمس السخاوي -رحمه الله تعالى- في جزء: (البلدانيات) له، قال: (البلد السادس والسبعون: منية نابت -بنون، ثم موحدة، بعدها مشاة فوقانية، على شاطئ النيل من الغربية، قريبة من جوجر-: أخبرني العز عبد العزيز بن عبد الواحد التكروري الأصل الفقيه الصالح الشافعي -بقراءتي عليه، بزاوية أبي صالح منها- عن الكمال محمد بن موسى الدميري: أنا أبو الحسن علي بن أحمد العرضي.

(ح) وأخبرني عاليا العز عبد الرحيم بن محمد الحنفي: عن أبي العباس بن الزقاق، قال: أخبرتنا أم أحمد زينب ابنة مكى: قالت: أنا أبو علي حنبل بن عبد الله: أنا أبو القاسم بن الحصين: أنا أبو علي التميمي: أنا أبو بكر القطيعي: ثنا

(١) طبقات الشافعية الكبرى/٢/٩٥، ط ٢: دار هجر، القاهرة، سنة ١٤١٣هـ، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو.

أبو عبد الرحمن الشيباني: حدثني أبي -رحمه الله- ثنا محمد بن إدريس الشافعي: عن مالك: عن نافع: عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ قال: (لا يبيع بعضكم على بيع بعض، ونهى عن النجش، ونهى عن بيع حبل الحبل، ونهى عن المزبنة) والمزبنة: بيع الثمر بالتمر كيلا، وبيع الكرم بالزبيب كيلا.

هذا حديث صحيح؛ أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن يوسف، ما عدا الجملة الثانية فعن القعبي، وكذا أخرج أبو داود في سننه الجملة الأولى والثالثة عنه، والبخاري أيضا الأولى والرابعة عن إسماعيل بن أبي أويس، وهو أيضا والنسائي الثانية عن قتيبة، وكذا أخرج النسائي الأولى عنه، وأخرج مسلم ما عدا الثالثة عن يحيى بن يحيى، وابن ماجة الأولى عن سويد بن سعيد، والثانية عن مصعب الزهري وأبي حذافة، ثمانيتهم عن مالك، فوقع لنا بدلا لهم عاليا، والجملة الثالثة عند النسائي أيضا عن: محمد بن سلمة، والحارث بن مسكين، كلاهما عن: عبد الرحمن بن القاسم: عن مالك، فوقع لنا عاليا، وهو حديث شريف؛ لاجتماع الأئمة الثلاثة فيه في نسق^(١).

وقال أيضا في: (فتح المغيث): (وقد أوردت في هذا الموضوع من النكت أشياء مهمة، منها إيراد الحديث الذي أورده الشارح بهذه الترجمة، بإسناد كنت فيه كأني أخذته عنه، فأحببت إيراده هنا تبركا: أخبرني به أبو زيد عبد الرحمن بن

(١) البلدانيات/ص ٢٨٧ / ط: دار العطاء، الرياض، سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: حسام محمد القطان.

عمر المقدسي الحنبلي في كتابه، والعز أبو محمد عبد الرحيم بن محمد المصري الحنفي سماعاً.

قال الأول: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أبي الفداء ابن الخباز أذنا: أخبرنا أبو القائم المسلم بن محمد بن المسلم بن مكي القيسي الدمشقي.
وقال الثاني: أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن الجوشي في كتابه: أخبرتنا أم أحمد زينب ابنة مكي بن علي بن كامل الحرائية.

قالا أخبرنا أبو علي أحمد بن عبد الله الرصافي: أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين الشيباني: أخبرنا أبو علي الحسن بن علي التميمي الواعظ: أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي: أخبرنا أبو عبد الرحمن عبد الله، ابن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني: حدثني أبي: حدثنا محمد بن إدريس الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ: "لا يبيع بعضكم على بيع بعض، ونهى عن النجش، ونهى عن حبل الحبل، ونهى عن المزبنة".

والمزبنة بيع التمر بالتمر كيلاً، وبيع الكرم بالزبيب كيلاً، وهو مما اتفقا عليه من حديث مالك، إلا الجملة الثالثة فهي من أفراد البخاري، فوقع لنا بدلاً لهما^(١)

(١) فتح المغيث/١/٢١.

وقد أسنده الحافظ السيوطي -رحمه الله تعالى- في: (تدريب الراوي)،
قال: (أخبرني شيخنا الإمام: تقي الدين الشمني -رحمه الله- بقراءتي عليه، أنا:
عبد الله بن أحمد الحنبلي، أنا: أبو الحسن العرضي: أخبرتنا زينب بنت مكى.
(ح) وأخبرني عالماً مسند الدنيا على الإطلاق: أبو عبد الله محمد بن مقبل
الحلبي -مكاتبة منها- عن: الصلاح بن أبي عمر المقدسي -وهو آخر من روى
عنه- أنا أبو الحسن بن البخاري -وهو آخر من حدث عنه- قالاً: أنا: أبو علي
الرصافي: أنا: هبة الله بن محمد: أنبأنا أبو علي التميمي: أنا أبو بكر القطيعي:
أنبأنا عبد الله بن أحمد: حدثني أبي: أنبأنا محمد بن إدريس الشافعي: أنبأنا
مالك: عن نافع: عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ قال: "لا يبيع
بعضكم على بيع بعض، ونهى عن النجش، ونهى عن بيع جبل الحبلية، ونهى عن
المزبنة"، والمزبنة: بيع التمر بالتمر كيلاً، وبيع الكرم بالزبيب كيلاً.
أخرجه البخاري مفرقا من حديث مالك، وأخرجها مسلم من حديث مالك،
إلا النهي عن جبل الحبلية، فأخرجه من وجه آخر^(١).

وأسنده ابن العماد الحنبلي في: (شذرات الذهب) مفتخراً به، فقال: (منها
الحديث المسلسل بالحنابلة، الذي يقال له: "سلسلة الذهب"، ولا يوجد حديث
أصح منه، وهو ما حدثني به أستاذي الشيخ أيوب بن أحمد بن أيوب -وكان
حنبلياً ثم تحنفاً، وهو سبط الشيخ موسى الحجاوي الحنبلي- قال: روينا عن
الشيخ إبراهيم -يعني: ابن الأحدث-، قال: روينا بعموم الإذن إن لم يكن سماعاً

(١) تدريب الراوي/١/٧٨.

عن النجم ابن حسن الماتاني الحنبلي، قال: ثنا أبو المحاسن يوسف بن عبد الهادي الحنبلي: ثنا جدي أحمد بن عبد الهادي الحنبلي.

(ح) قال ابن الماتاني: وأنبأنا أيضا محمد بن أبي عمر الحنبلي المعروف بابن زريق: ثنا عبد الرحمن بن الطحان الحنبلي بقراءتي عليه، قالوا: ثنا الصلاح محمد بن أحمد بن أبي عمر الحنبلي: ثنا علي بن أحمد بن عبد الواحد الحنبلي المعروف بابن البخاري: ثنا حنبل بن عبد الله البغدادي الحنبلي: ثنا محمد بن الحصين الحنبلي: ثنا الحسن بن علي بن المذهب الحنبلي: ثنا أحمد بن جعفر القطيعي الحنبلي: ثنا عبد الله بن الإمام أحمد الحنبلي: ثنا إمام السنة، وحافظ الأمة، الصديق الثاني، الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، إمام كل حنبلي في الدنيا، رضي الله عنه: ثنا محمد بن إدريس الشافعي: ثنا مالك بن أنس: عن نافع: عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "لا يبيع بعضكم على بيع بعض ونهى عن النجش ونهى عن بيع حبل الحبله ونهى عن المزبنة والمزبنة بيع الرطب بالتمر كيلا ويبيع الكرم بالزبيب كيلا انتهى والله أعلم وله الحمد والمنة"^(١).

(١) شذرات الذهب/٥/٤١٦، ط: دار ابن كثير، دمشق، سنة ١٤٠٦هـ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، وأورده ابن العماد أيضا في ثبته/ص٥٢، ط: دار البشائر، بيروت، سنة ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي.

وأنا أقندي بهؤلاء الأئمة الأكابر، فأسوقه هنا مسندا فأقول: أنبأني عاليا مسند الدنيا عبد الرحمن بن محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني^(١)، عن أبيه مسند العصر عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، عن العلامة محمد عبد الرحيم النشأبي الطندتائي، عاليا عن: العلامة حسن العدوي الحمزاوي، ومن أعلى ما عنده روايته عن: المعمر محمد البهي الحسيني، وأعلى ما عنده روايته عن الحافظ: محمد مرتضى الزبيدي، وأعلى ما عنده روايته عن المعمر: داود بن سليمان الخربتاوي، وأعلى ما عنده روايته عن المعمر الشمس الفيومي، وأعلى ما عنده روايته عن المعمر السيد يوسف الأرميوني، وأعلى ما عنده جلاله وإسناده روايته عن الحافظ الجلال عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ومن عوالي السيوطي روايته عن المعمر أبي عبد الله محمد بن مقبل الحلبي، وأعلى ما عنده روايته عن الصلاح بن أبي عمر المقدسي، وأعلى ما عنده روايته عن الفخر بن البخاري، عن أبي علي الرصافي، عن هبة الله بن محمد، عن أبي علي التميمي، عن أبي بكر القطيعي، أنبأنا عبد الله بن أحمد: حدثني أبي: أنبأنا محمد بن إدريس الشافعي: أنبأنا مالك: عن نافع: عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ قال: (لا يبيع بعضكم على بيع بعض، ونهى عن النجش، ونهى عن

(١) وانظر في أسانيد شيخنا السيد عبد الرحمن بن محمد عبد الحي الكتاني وترجمته وتراجم شيوخه في السند والإجازة: نيل الأمان، بفهرسة مسند العصر عبد الرحمن بن عبد الحي الكتاني، تأليف محمد زياد التكلة، ط: دار الحديث الكتانية، طنجة، المملكة المغربية، بيروت، لبنان، سنة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ملحقا بكتاب: منح المنة، في سلسلة بعض كتب السنة، لمسند العصر محمد عبد الحي الكتاني والد شيخنا ومجيزنا السيد عبد الرحمن الكتاني الذي أسندت من طريقه في الأصل.

بيع جبل الحبلية، ونهى عن المزبنة)، والمزبنة: بيع التمر بالتمر كيلا، وبيع الكرم بالزبيب كيلا.

قال الحافظ التاج السبكي -رحمه الله تعالى- في: (طبقات الشافعية): (هذا الحديث مستحسن الإسناد لرواية الأكابر فيه بعضهم عن بعض، وسيأتي -إن شاء الله تعالى- مثله في ترجمة المزني).

وأنا أسمى هذا الإسناد: (عقد الجوهر)، وإذا سمي: (مالك، عن نافع، عن ابن عمر): سلسلة الذهب، فقل -إذا شئت- في: (أحمد، عن: الشافعي، عن: مالك، عن: نافع، عن: ابن عمر، و: المزني، عن: الشافعي هكذا، والبويطي عن: الشافعي هكذا، وهذا: (عقد الجوهر) ولا حرج عليك.

وليس في مسند أحمد رواية أحمد: عن: الشافعي، عن: مالك، عن: نافع، عن: ابن عمر غير هذا الحديث^(١).

*

وقد تفرع على ذلك مبحث آخر، وهو البحث في أصح الأحاديث، بعد أن سبق البحث في أصح الأسانيد، فقال الحافظ أبو سعيد العلاتي في: (بغية الملتمس): (هذا حديث عزيز الوجود، ليس في الدنيا أصح منه، فقد تقدم قول الإمام البخاري رحمه الله تعالى -: أصح الأسانيد كلها: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، فكيف وقد زيد بهذين الإمامين أيضا: الشافعي وأحمد بن حنبل رحمة الله تعالى عليهم)^(٢).

(١) طبقات الشافعية الكبرى/٢/٦٢، ط: دار هجر، القاهرة، سنة ١٤١٣ هـ، تحقيق: الدكتور محمود الطناحي، والدكتور عبد الفتاح الحلو.
(٢) بغية الملتمس/ص ٩٥.

قال الحافظ السيوطي - رحمه الله تعالى - في: (تدريب الراوي): (قال العلائي: أما الإسناد فقد صرح جماعة بذلك، وأما الحديث فلا يحفظ عن أحد من أئمة الحديث أنه قال: حديث كذا أصح الأحاديث على الإطلاق؛ لأنه لا يلزم من كون الإسناد أصح من غيره أن يكون المتن كذلك، فلأجل ذلك، ما خاض الأئمة إلا في الحكم على الإسناد.

وكأن المصنف حذفه لذلك، لكن قال شيخ الإسلام: سيأتي أن من لازم ما قاله بعضهم: إن أصح الأسانيد ما رواه أحمد، عن الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن يكون أصح الأحاديث الحديث الذي رواه أحمد بهذا الإسناد؛ فإنه لم يرو في مسنده به غيره، فيكون أصح الأحاديث على رأي من ذهب إلى ذلك، قلت: قد جزم بذلك العلائي نفسه في: "عوالي مالك" فقال في الحديث المذكور: إنه أصح حديث في الدنيا^(١).

(١) تدريب الراوي/١/٧٧.

المبحث الخامس

في خلو موطأ مالك من هذا

الحديث، وانقطاع سند الموطأ برواية الشافعي رغم أنه أقره للإمام

أحمد

وليس الحديث المذكور في الموطأ، بل ما اتفقت فيه تلك اللطيفة الإسنادية إلا بعد الإمام مالك - رحمه الله تعالى - بأن توارد الشافعي وأحمد على روايته من طريقه هو كما هو بين، بل وكم لمالك من الحديث الكثير، مما لم يودعه هو في الموطأ، فرواه عنه أكابر أصحابه، وخرجه من طريقهم الحفاظ في تصانيفهم، قال الإمام البيهقي - رحمه الله تعالى - في: (السنن الكبرى): (ولمالك بن أنس مسانيد لم يودعها الموطأ، رواها عنه الأكابر من أصحابه خارج الموطأ، والله أعلم)^(١).

قال الملا علي القاري - رحمه الله تعالى - في: (مرقاة المفاتيح): (قال البخاري إمام الصنعة: (أصح الأسانيد: مالك، عن نافع، عن ابن عمر)، وفي المسألة خلاف منتشر مشتهر.

وعلى هذا المذهب قالوا: أصح الأسانيد عن مالك: الشافعي؛ إذ هو أجل أصحابه على الإطلاق، بإجماع أصحاب الحديث، ومن ثم، قال أحمد: "سمعت الموطأ من سبعة عشر رجلاً من حفاظ أصحاب مالك، ثم من الشافعي، فوجدته أقومهم به".

(١) السنن الكبرى/٥/٣٤٦.

وأصحها عن الشافعي: أحمد، ولا اجتماع الأئمة الثلاثة في هذا السند قيل لها: "سلسلة الذهب".

قيل: ولا ينافي ذلك إكثار أحمد في مسنده إخراج حديث مالك من غير طريق الشافعي، وعدم إخراج أصحاب الأصول حديث مالك من جهة الشافعي، أما الأول: فلعل جمعه المسند كان قبل سماعه من الشافعي، وأما الثاني: فلطلبهم العلو المقدم عند المحدثين على ما عداه من الأغراض^(١).

هذا، وقد تعددت الموطآت، حتى أفرد الإمام الدارقطني جزءاً مشهوراً، اسمه: (اختلاف الموطآت)، وقد وقف عليه الحافظ ابن حجر، وهو ينقل منه في (تغليق التعليق)، قال فيه: (وقد راجعتُ كتاب: "الموطآت واختلاف ألفاظها" للدارقطني، فلم أجد طريق إسماعيل بن أبي أويس فيه فينظر)^(٢).

قال العلامة الشيخ طاهر الجزائري في: (توجيه النظر): (ولم يزل الموطأ يرويه عن مالك منذ ألفه طائفة بعد طائفة، وأمة بعد أمة، وآخر من رواه عنه من الثقات أبو المصعب الزهري، لصغر سنه، وعاش بعد موت مالك ثلاثاً وستين سنة، وموطؤه أكمل الموطآت، لأن فيه خمس مئة حديث وتسعين حديثاً بالمكرر، أما بإسقاط التكرار فخمس مئة حديث وتسعة وخمسون حديثاً)^(٣).

(١) مرقاة المفاتيح/١/٦٥.

(٢) تغليق التعليق/٢/٣٠٧، ط: المكتب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٠٥ هـ، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي.

(٣) توجيه النظر/١/٧٢، ط: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سنة ١٤١٦ هـ-١٩٩٥ م، تحقيق العلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

ولشيخ الإسلام الحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني أيضا جزء اسمه:
(زيادات بعض الموطآت على بعض).

والحاصل أن منها رواية الشافعي عن مالك، إلا أنه لم يصل إلينا موطأ مالك برواية الشافعي، وإن كان الشافعي -رحمه الله تعالى- قد رواه وأقرأه، وقد سمعه أحمد من الشافعي كما نقله العلامة الخليلي رحمه الله تعالى في: (الإرشاد)^(١)، قال السيوطي في: (تدريب الراوي): (تقدم عن أحمد أنه سمع الموطأ من الشافعي، وفيه من روايته عن نافع عن ابن عمر العدد الكثير، ولم يتصل لنا منه إلا ما تقدم، قال شيخ الإسلام في أماليه: لعله لم يحدث به، أو حدث به وانقطع)^(٢).

والموجود عندنا من رواية أحمد عن الشافعي ليس بالكثير، وقد أفردته بالتصنيف الحافظ الحازمي، قال الحافظ ابن حجر في: (النكت على ابن الصلاح): (وقد جمع الحافظ أبو بكر الحازمي في ذلك جزءا سماه: "سلسلة الذهب"، لكنه في مطلق رواية أحمد عن الشافعي، وفيه عدة أحاديث رواها أحمد: عن سليمان بن داود الهاشمي: عن الشافعي، وهو جزء كبير مسموع لنا)^(٣).

وقال أيضا في: (المعجم المفهرس): (كتاب: "سلسلة الذهب" للحازمي، فيما رواه أحمد عن الشافعي عن مالك، قرأته على: أبي محمد عمر بن محمد بن أحمد بن سلمان البالسي بسماعه له - وهو في الرابعة - على: زينب بنت

(١) الإرشاد/١/٢٣١.

(٢) تدريب الراوي/١/٨٧، ط: دار التراث، القاهرة، سنة ١٣٩٢هـ-١٩٧٣م.

(٣) النكت على ابن الصلاح/١/٢٦٦.

الكمال، وإجازة منها له، عن عبد الخالق بن الأنجب المارديني، أنبأنا مؤلفه الحافظ: أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، قراءة عليه وأنا أسمع، فذكره^(١).

قلت: وزعم الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- أنها لا تبلغ العشرين حديثاً، حتى قال في: (البداية والنهاية): (قد أفرد ما رواه أحمد عن الشافعي، وهي أحاديث لا تبلغ عشرين حديثاً، ومن أحسن ما رويناها عن الإمام أحمد: عن الشافعي: عن مالك بن أنس: عن الزهري: عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: (نسمة المؤمن طائر تعلق في شجر الجنة يرجعه)^(٢).

فإن أضفت إلى السلسلة مالكا -وإن لم يقيد بروايته عن نافع- ازداد قلة، حتى إنها بعد استقصاء وتفتيش لا تبلغ العشرة الأحاديث.

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في: (النكت على ابن الصلاح): (وجمعتهما مع ما يشبهها من رواية أحمد عن الشافعي عن مالك، ومع عدم التقييد بنافع في جزء مفرد، فما بلغت عشرة، والله الموفق)^(٣).

قلت: ولكم جال في الخاطر أن أجمع كل حديث رواه الشافعي عن مالك في جزء، وهو حديث كثير، طالما وقعت عيني في كتب الحديث عليه، لا سيما في كتب البيهقي، وشأنه في هذا الباب معلوم.

(١) المعجم المفهرس/ص ١٦١.

(٢) البداية والنهاية/١٠/٣٢٦.

(٣) النكت على ابن الصلاح/١/٢٦٦، وفي الجواهر والدرر/٢/٦٧٣/للحافظ السخاوي ذكر لجزء الحافظ ابن حجر في (أحاديث أحمد عن الشافعي عن مالك)، وأنه جزء.

بل كم نبه البيهقي -رحمه الله تعالى- على أوهام وقعت في نقل الرواة عن الشافعي، أو أسانيد رويت عنه من كتبه القديمة التي لم تقرأ عليه، حتى استقل -رحمه الله- بفوائد عزيزة، تشد إلى مثلها الرجال، وتصلح أنموذجا، لتقرير مسالك النقد والتعليل عند هذه الطبقة من الحفاظ.

قال في: (معرفة السنن والآثار): (قال أحمد -قلت: يعني نفسه-: فظن أبو عمرو بن مطر -رحمنا الله وإياه- ومن خرج المسند في المبسوط أن قوله: (وجاء العجلاني) من قول هشام بن عروة، فخرجه في المسند مركباً على إسناد حديث مالك عن هشام، وهو فيما أخبرناه أبو بكر وأبو زكريا، قالوا: حدثنا أبو العباس: أخبرنا الربيع: أخبرنا الشافعي فذكره، وهذا وهم فاحش، والشافعي يبرأ إلى الله - تعالى - من هذه الرواية، وقد وهم أبو عمرو أو من خرج المسند وهكذا، في غير حديث مما خرجه في المسند، وقد ذكرته في هذا الكتاب وبينته وبالله التوفيق.

قال أحمد: وهذا الحديث فيما قرأته على أبي سعيد بن أبي عمرو في كتاب: "إبطال الاستحسان" عن: أبي العباس عن الربيع: عن الشافعي: عن مالك: عن هشام، لكنه في أصل عتيق فصل بينه وبين ما بعده بدائرة، ثم كتب: "وجاء العجلاني"، وتفكر في قوله: "عن هشام بن عروة"، "وجاء العجلاني" علم أنه ابتداء كلام معطوف على ما قبله، وليس لهذا الحديث أصل من حديث مالك عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة، ثم بحديث العجلاني، وأنا مستغن عن هذا

الشرح، لكن لبعد أفهام أكثر الناس عن هذا الشأن هو، ولا أحتاج في مثل هذا الوهم الفاحش منذ مائة سنة إلى زيادة بيان، وبالله التوفيق^(١).

أقول: حتى إن الإمام البيهقي -رحمه الله تعالى- جمع كتابا اسمه: (بيان خطأ من أخطأ على الشافعي) قال في أوله: (وكنت قد نظرت في كتب أهل العلم بالحديث والفقه، وجالست أهلها، وذاكرتهم، وعرفت شيئا من علومهم، فوجدت في بعض ما نقل من كتبه، وحول منها إلى غيره خللا في النقل، وعدولا عن الصحة بالتحويل، فرددت مبسوط كتبه القديمة والجديدة إلى ترتيب المختصر، ليتبين لمن تفكر في مسأله من أهل الفقه ما وقع فيه من التحريف والتبديل، ويظهر لمن نظر في أخباره من أهل العلم بالحديث ما وقع فيه الخلل، بالتقصير في النقل).

ثم حين صنفت كتاب: "معرفة السنن والآثار عن الشافعي" بينت فيه ما عثرت عليه من خطأ من أخطأ عليه في الأخبار، فسألني بعض إخواني من أهل العلم بالحديث إفراده بالذكر عن كتاب المعرفة، لما فيه من زيادة المنفعة، لمن تتبع المسند أو المختصر في الوقوف عليه، ولم يهتد في كتاب المعرفة إليه، فأجبتة إلى ملتصقه، مستعينا بالله عز وجل في إتمامه، وانتفاع الناظرين فيه به، متوكلا عليه وفي جميع أمورنا، وهو حسبنا ونعم الوكيل ونعم المعين^(٢).

(١) معرفة السنن والآثار/٦/٨.

(٢) بيان خطأ من أخطأ على الشافعي/ص٩٥، ط٢: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، تحقيق: الدكتور نايف الدعيس.

المبحث السادس

في أن هذا السند لا ينظر فيه جرحا ولا

تعديلا لتسلسله بالأئمة الحفاظ واستفاضة إمامة رجاله

ومثل هذا الإسناد لا ينظر في رجاله جرحا وتعديلا، إذ رجاله أئمة الدين، وشيوخ الإسلام، وحالهم من الفضل والعدالة والديانة، وصيانة الملة، والذب عن الدين، بالمحل الأعلى.

قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - في: (المقدمة):
(عدالة الراوي تارة تثبت بتنصيب معدلين علي عدالته، وتارة تثبت بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل، أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الشاء عليه بالثقة والأمانة، استغني فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيما.

وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي - رضي الله عنه -، وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه، وممن ذكر ذلك من أهل الحديث أبو بكر الخطيب الحافظ، ومثل ذلك بمالك، وشعبة، والسفيانين، والأوزاعي، والليث، وابن المبارك، ووكيع، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومن جري مجراهم، في نباهة الذكر، واستقامة الأمر، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم، وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره علي الطالبين^(١).

حتى صار هذا السند الجليل مثلا يضرب في تواتر العدالة، والاستغناء عن التفتيش عن حال رجاله، فقال حجة الإسلام الغزالي في: (المستصفى): (فينبغي

(١) مقدمة ابن الصلاح/ص ١٠٤.

أن يعرف رواته وعدالتهم، فإن كانوا مشهورين عنده - كما يرويه الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر مثلاً - اعتمد عليه، فهؤلاء قد تواتر عند الناس عدالتهم وأحوالهم^(١).

قال الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - في: (تاريخ الإسلام) ترجمة حافظ الأندلس الإمام بقي بن مخلد رحمه الله تعالى: (ونقل بعض العلماء من كتاب حفيده: عبد الرحمن بن أحمد بن بقي: "سمعت أبي يقول: رحل أبي من مكة إلى بغداد، وكان جل بغيته ملاقة أحمد بن حنبل، قال: فلما قربت بلغتني المحنة، وأنه ممنوع، فاعتممت غمًا شديدًا، فأحللت بغداد، واكترت بيتاً في فندق، ثم أتيت الجامع وأنا أريد أن أجلس إلى الناس، فدفعت إلى حلقة نبيلة، فإذا برجل يتكلم في الرجال، فقل لي: هذا يحيى بن معين، ففرجت لي فرجةً، وقمت إليه فقلت: يا أبا زكريا! رحمك الله! رجل غريب، ناء عن وطنه، يحب السؤال، فلا تستجفني!! فقال: قل! فسألته عن بعض من لقيته، فبعضاً زكى وبعضاً جرح، فسألته عن هشام بن عمار فقال لي: أبو الوليد، صاحب دمشق، ثقة وفوق الثقة، ولو كان تحت رداءه كبراً ومتقلداً كبراً ما ضره شيئاً لخيره وفضله، فصاح أصحاب الحلقة: يكفيك رحمك الله!! غيرك له سؤال، فقلت وأنا واقف على قدمي: أكشفك عن رجل واحد، أحمد بن حنبل!! فنظر إلي كالمتعجب وقال لي: ومثلنا نحن نكشف عن أحمد بن حنبل؟! ذاك إمام المسلمين، وخيرهم،

(١) المستصفى/٤/١٣، تحقيق: الدكتور حمزة بن زهير حافظ.

وفاضلهم^(١)، قلت: فتعجب من وقوع السؤال عن حال الإمام أحمد، وهو من هو.

وقال الحافظ الذهبي في (ميزان الاعتدال): (وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدًا، لجلالتهم في الإسلام، وعظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري)^(٢).

قال الحافظ ابن حجر في: (نزهة النظر): (ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين، حيث لا يكون غريبًا، كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل مثلاً، ويشاركة فيه غيره، عن الشافعي ويشاركة فيه غيره، عن الشافعي، ويشاركة فيه غيره، عن مالك بن أنس، فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال، من جهة جلالة رواته، وأن فيهم من الصفات اللاتقة، الموجبة للقبول، ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم، ولا يتشكك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الناس، أن مالكا مثلاً لو شافهه بخبر أنه صادق فيه، فإذا انضاف إليه من هو في تلك الدرجة ازداد قوة، وبعد ما يُخشى عليه من السهو)^(٣).

وقال المناوي في: (اليواقيت والدرر): (بل نقل السهيلي عن بعضهم أن مثل ذلك عن نافع موجب للعلم)^(٤).

(١) تاريخ الإسلام/٢٠/٣١٨.

(٢) ميزان الاعتدال/١/١١٣.

(٣) نزهة النظر/ص ٥٤، ط: دار البصائر، القاهرة، سنة ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، تحقيق: شيخنا العلامة المحدث نور الدين عتر.

(٤) اليواقيت والدرر/١/٣٥٨.

وقال الملا علي القاري في (شرح نخبة الفكر) ("فإن فيهم" أي ومن جهة أن فيهم أي في الرواة من الأئمة "من الصفات اللائقة الموجبة للقبول" أي لكماله، من ظهور العدالة، والضبط والإتقان، والفهم، وغيرها "ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم" ولذا يسمى مثل هذا الإمام: أمة، قال الله تعالى: "إن إبراهيم كان أمة"، لأنه يجتمع فيه من الكمالات ما لا يوجد متفرقة إلا في جماعة، ولذا قال الشاعر:

وليس من الله بمُستنكرٍ أن يجمعَ العالمَ في واحدٍ^(١).

قلت: ومن أجود ما كتب في هذا الباب، ذلك الفصل المطول الذي ساقه الإمام الحافظ المجتهد التاج السبكي رحمه الله في ترجمة الحافظ أحمد بن صالح المصري في (طبقات الشافعية الكبرى)^(٢)، والذي جعل عنوانه: (قاعدة في الجرح والتعديل)، وقد استخرجه شيخ مشايخنا العلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، فطبعه في كتاب مستقل سماه: (قاعدة في الجرح والتعديل، وقاعدة في المؤرخين)، مع تعليقات له مهمة.

وهذا المعنى مبني على فائدة عزيزة نبه إليها الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، فيما سبق من كلامه في (نزهة النظر)، حيث أفاد في غير موضع من تأليفه أن المعتبر في إفادة المتواتر العلم هو أن كثرة العدد والذوات ترفع ما يطرق خبر الواحد من الاحتمالات والعوارض، وأن احتمالات السهو والغلط وما أشبه لا تزال تتناقض كلما كثر العدد، فإذا ما ظفرنا بشخص من الأئمة، استفاض عنه

(١) شرح نخبة الفكر/ص ٢٢٩.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى/٢/٩.

العلم والمعرفة، وجلالة الشأن، وسلم المتأخر والمتقدم إمامته، وأطبقت الأمة على تعديله وتزكيته، فإن خبره يقوم مقام إخبار جماعة، من حيث إن كثرة الصفات تنزل منزلة تعدد الذوات.

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في: (فتح الباري): (فإن العدد المعين لا يشترط في المتواتر، بل ما أفاد العلم كفى، والصفات العلية في الرواية تقوم مقام العدد أو تزيد عليه، كما قررت في: "نكت علوم الحديث"، وفي: "شرح نخبة الفكر"^(١).

وقال أيضا في الفتح: (ففيه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح إذا اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن، التي إذا حقت خبر الواحد قامت مقام الأشخاص المتعددة)^(٢).

قال الحافظ السخاوي في (فتح المغيث): (إذ الصفات العلية في الرواية تقوم مقام العدد، أو تزيد عليه هذا كله)^(٣).

(١) فتح الباري/١/٢٠٣، ونقله الزرقاني في شرح الموطأ/١/١١٨، والشوكاني في نيل

الأوطار/١/٢٢٥، والسيد محمد بن جعفر الكتاني في نظم المتناثر/ص١٥.

(٢) فتح الباري/١/٣٠٦.

(٣) فتح المغيث/٣/٣٧.

وهذا المعنى جليّ جليل، قد نبه عليه جماعات من أرباب العلوم المختلفة، فقد سبق إليه أبو محمد ابن السيد البطليوسي في: (الاقتضاب): (الرجل الجليل القدر ينوب وحده مناب جماعة، وينزل منزلة عدد كثير في فضله وعلمه)^(١).

وهذا ختام هذا البحث، وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد رحمة الله للعالمين، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

(١) الاقتضاب، في شرح أدب الكتاب/ص ٦٠، ط: مطبعة دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، سنة ١٩٩٦م، وط: دار الجيل، بيروت، ونقله عنه الزركشي في تشنيف المسامع/١/٦٢، ط: ٢: مكتبة قرطبة، القاهرة، تحقيق: الدكتور عبد الله ربيع، والدكتور سيد عبد العزيز.

المراجع

- الإتقان، في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين السيوطي، ط: دار الفكر، لبنان، سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، تحقيق: سعيد المندوب.
- أساس البلاغة، للإمام أبي القاسم جار الله الزمخشري، ط: دار الفكر، بيروت، لبنان، سنة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- الإصابة، في تمييز الصحابة، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: دار الجيل، بيروت، سنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، تحقيق: علي محمد الجاوي.
- الاقتضاب، في شرح أدب الكتاب، للإمام أبي محمد ابن السيد البطليوسي، ط: مطبعة دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، سنة ١٩٩٦م.
- البلدانيات، للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ط: دار العطاء، الرياض، سنة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، تحقيق: حسام محمد القطان.
- بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ط ٢: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، تحقيق: الدكتور نايف الدعيس.
- تاريخ الإسلام، للحافظ شمس الدين الذهبي، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري.
- تدريب الراوي، شرح تقريب النواوي، للحافظ جلال الدين السيوطي، ط: دار التراث، القاهرة، تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف.
- تشنيف المسامع، بجمع الجوامع، للإمام بدر الدين الزركشي، ط ٢: مكتبة قرطبة، القاهرة، تحقيق: الدكتور عبد الله ربيع، والدكتور سيد عبد العزيز.

- تغليق التعليق، لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: المكتب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٠٥هـ، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي.
- التكملة، لكتاب الصلة، للحافظ ابن الأبار الأندلسي، ط: دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، تحقيق: عبد السلام الهراس.
- تنزيه الشريعة المرفوعة، عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للعلامة علي بن عراق الكناني ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٣٩٩هـ، تحقيق: الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري، والشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف.
- توجيه النظر، إلى أصول الأثر، للعلامة الشيخ طاهر الجزائري، ط: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، تحقيق العلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.
- ثبت ابن العماد الحنبلي، لعبد الحي بن العماد الحنبلي صاحب شذرات الذهب، ط: دار البشائر، بيروت، سنة ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي.
- الجواهر والدرر، في ترجمة شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر، للحافظ السخاوي، ط: دار ابن حزم، بيروت، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد.
- ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيل الأنصاري الهروي، ط: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل.
- سير أعلام النبلاء، للحافظ شمس الدين الذهبي، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٣هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي.

شذرات الذهب، في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي، ط: دار ابن كثير، دمشق، سنة ١٤٠٦هـ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط

شرح موطأ مالك، للعلامة محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١١هـ.

الضوء اللامع، في أعيان القرن التاسع، للحافظ شمس الدين السخاوي، ط: منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د ت).

طبقات الشافعية الكبرى، للإمام الحافظ تاج الدين السبكي، ط: ٢: دار هجر، القاهرة، سنة ١٤١٣هـ، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو.

عجائب الآثار، في التراجم والأخبار، لعبد الرحمن بن حسن الجبرتي ط: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، سنة ١٤٣١هـ-٢٠٠٩م.

العجاب، في بيان الأسباب، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: دار ابن الجوزي، السعودية، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، تحقيق: الشيخ عبد الحكيم بن محمد الأنيس.

الفانيد، في حلاوة لأسانيد، للحافظ جلال الدين السيوطي، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، تحقيق: رمزي سعد الدين دمشقية.

فهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات، لمسند العصر محمد عبد الحي الكتاني، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٠٢هـ، تحقيق: إحسان عباس.

- لسان الميزان، للإمام الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، ط ٣:
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٧م.
- المعجم المفهرس، لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: مؤسسة
الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، تحقيق: محمد شكور المياديني.
- معرفة علوم الحديث، للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ط: دار
الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٣٩٧هـ، تحقيق السيد معظم حسين.
- نزهة النظر، شرح نخبة الفكر، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: دار
البصائر، القاهرة، سنة ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، تحقيق العلامة المحدث نور الدين
عتر.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، للإمام بدر الدين الزركشي، ط: أضواء
السلف، الرياض، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، تحقيق: الدكتور زين العابدين بن
محمد بلافريج.
- نيل الأمان، بفهرسة مسند العصر عبد الرحمن بن عبد الحي الكتاني، تأليف
محمد زياد التكلة، ط: دار الحديث الكتانية، طنجة، المملكة المغربية، بيروت،
لبنان، سنة ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، ملحقاً بكتاب: منح المنة، في سلسلة بعض
كتب السنة، لمسند العصر محمد عبد الحي الكتاني.